



25 نونبر 2022

إلى

السيدات والساسة:

٣١١٩٧٢٣

- المفتش العام المكلف بالشؤون التربوية؛
- المفتش العام المكلف بالشؤون الإدارية؛
- مديرات ومديري الإدارات المركزية؛
- مديرية ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مدير مركز تكوين مفتشي التعليم؛
- مدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي؛
- مدير المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
- مدير المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة؛
- المديرات والمديرين الإقليميين.

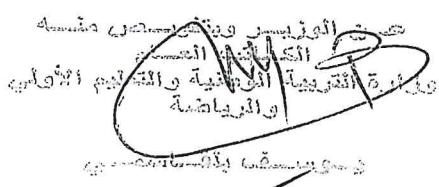
الموضوع: في شأن الاعتداد بمستخرج السجل العدلی الإلكتروني.

المرجع: منشور رئيس الحكومة رقم 20/2022 بتاريخ 4 نونبر 2022 في شأن تفعيل خدمة السجل العدلی الإلكتروني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، ففي إطار انخراط وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في عملية التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة العمومية ببلادنا، ولاسيما تلك المتعلقة برقمنة المساطر المعتمدة ونزع الطابع المادي عنها، وإعمالا لأحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، يشرفني إخباركم أن هذه الوزارة قد توصلت بمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 20/2022 المشار إليه في المرجع أعلاه، والمتعلق بتفعيل خدمة السجل العدلی الإلكتروني.

وتبعا لذلك، أوافيكم رفقته، بنسخة من المنشور المذكور، قصد اتخاذ كل الإجراءات الالزمة لإعمال مقتضياته، ولاسيما في مجال تدبير الموارد البشرية ومكونات ملف الحصول على ترخيص لفتح مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، وكذا في باقي الخدمات الإدارية الأخرى التي تستلزم الإدلاء بالسجل العدلی، والسلام.



توكيل | نصيحة

١٦٤٤ هـ | ٢٠٢٢ دجنبر
١٠٣ | ٢٠٢٢



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

منشور رقم 2020/2021

السيدات والساسة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبيون السامون والمندوب العام

الموضوع: تفعيل خدمة السجل العدلي الإلكتروني

سلام تام بوجود مولانا الإمام:

وبعد، في إطار المساهمة في تسريع الورش الاستراتيجي للتحول الرقمي للإدارة العمومية، أطلقت الحكومة مجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة من بينها تجديد خدمة السجل العدلي الإلكتروني، من خلال الرقمنة الشاملة لمسطرة طلب وتسليم مستخرج السجل العدلي، وذلك عبر تفعيل خاصية التحقق من الهوية عبر بطاقة التعريف الوطنية من الجيل الجديد.

وفي هذا الصدد واعتباراً للأهمية التي يكتسبها هذا المشروع، يشرفني أن أدعوكم للاعتماد بمستخرج السجل العدلي الإلكتروني الوارد عن تطبيقية وزارة العدل المعدة لهذا الشأن، وكذا نشر هذه الخدمة إلى كافة الإدارات والمؤسسات التابعة لكم.

هذا وتتجدر الإشارة إلى أن اعتماد تقنية التوقيع الإلكتروني المتضمنة لرمز الاستجابة السريعة على مستوى المحكمة يعطي للنسخة الإلكترونية لهذا المستخرج نفس الحجية القانونية كالنسخة الورقية وذلك طبقاً لمقتضيات الفصل 417-2 من قانون الالتزامات والعقود.

و مع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
بسم الله الرحمن الرحيم